

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة/ مساهمي شركة الشرق الأوسط للكايلات المتخصصة
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة الشرق الأوسط للكايلات المتخصصة – (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") والشركة التابعة لها) يشار إليهما جميعاً "بالمجموعة")، والتي تتضمن قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والتي تشمل الإيضاحات والسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي للسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد فينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم في هذه الأمور رأياً منفصلاً. فيما يلي وصفا لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات الخاصة بالمجموعة من خلال الأخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ المعتمد في المملكة العربية السعودية "الإيرادات من العقود مع العملاء". تقييم التصميم والتطبيق واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للإجراءات الرقابية للمجموعة، بما في ذلك الإجراءات الرقابية لمكافحة الغش عند إثبات الإيرادات وفقاً لسياسة المجموعة. فحص معاملات المبيعات، على أساس العينة، وإجراء اختبارات قطع للإيرادات التي تمت في بداية أو نهاية السنة لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة. اختبار معاملات الإيرادات، على أساس العينة، والتحقق من المستندات المؤيدة، والتي تضمنت إشعارات الاستلام الموقعة من العملاء، لضمان دقة وصحة إثبات الإيرادات. 	<p>تحقق الإيرادات:</p> <p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بلغت إيرادات المجموعة ١,١ مليار ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٩٢٦,٩ مليون ريال سعودي).</p> <p>تعتبر الإيرادات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس الأداء ويترتب على ذلك وجود مخاطر متصلة لتسجيل الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية، لذلك تم اعتبار عملية تحقيق الإيرادات كأمر مراجعة رئيسي.</p> <p>يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٥-٢ السياسات المحاسبية حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p>

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)	أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)
<p>لقد اشتملت إجراءات مراجعتنا لتقييم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة الذمم المدينة التجارية على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم التصميم والتنفيذ والضوابط الرقابية الرئيسية للإدارة المتعلقة بالرقابة الائتمانية وتحصيل الديون وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ • إجراء تقييم، على أساس العينة، حول ما إذا كانت البنود الواردة في تقرير أعمار الذمم المدينة التجارية قد تم تصنيفها ضمن الفئة المناسبة للأعمار من خلال مقارنة العناصر الفردية في التقرير مع المستندات الأساسية، والتي تضمنت فواتير المبيعات وإشعارات تسليم البضائع؛ • الحصول على فهم للمؤشرات والافتراضات الرئيسية الخاصة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبق من قبل الإدارة، بما في ذلك البيانات التاريخية للتعثر في السداد ومعدلات الخسارة المقدرة من الإدارة؛ • تقييم مدى معقولية تقديرات مخصص الخسارة الخاص بالإدارة من خلال التحقق من المعلومات المستخدمة من قبل الإدارة لتكوين مثل هذه الأحكام، بما في ذلك اختبار مدى دقة البيانات التاريخية للتعثر في السداد وتقييم ما إذا كانت معدلات الخسارة التاريخية قد تم تعديلها بالشكل المناسب بناء على الظروف الاقتصادية الحالية والمعلومات التي تتسم بالنظرة التطلعية للمستقبل؛ و • التحقق، على أساس العينة، من الإيصالات النقدية المستلمة من العملاء بعد نهاية السنة المالية المتعلقة بأرصدة الذمم المدينة التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مع الكشوفات البنكية ومستندات التحويل ذات الصلة. 	<p>الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية:</p> <p>بلغ إجمالي رصيد الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ١٨,٩ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٦ مليون ريال سعودي).</p> <p>يعتمد مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية الخاص بالمجموعة على مدى تقدير الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي سيتم تكبدها، والتي يتم تقديرها من خلال الأخذ في الاعتبار تاريخ الخسائر الائتمانية، وأعمار الذمم المدينة التجارية، وتاريخ سداد العملاء والمركز المالي للعملاء وإجراء تقييم للظروف الاقتصادية العامة الحالية والمتوقعة. وكل ذلك ينطوي على درجة عالية من حكم الإدارة.</p> <p>يعتبر مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية من أمور المراجعة الرئيسية لأن تسجيل المخصص يعد أمراً غير موضوعي بطبيعته ويتطلب حكماً إدارياً هاماً، مما يزيد من مخاطر الخطأ أو تحيز الإدارة المحتمل.</p> <p>يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٥-٤ للسياسات المحاسبية للانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية وإيضاح رقم ١٠ للإفصاح ذو الصلة حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p>
<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم المخزون:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به إدارة المجموعة. • تقييم التصميم ومدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية عن الدورة المحاسبية الخاصة بالمخزون. • تقييم مدى ملائمة وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية الموحدة. • اختبار صحة قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. 	<p>المخزون:</p> <p>يعتبر المخزون من أمور المراجعة الرئيسية نظراً لطبيعة نشاط المجموعة والذي يعتمد على المخزون بصورة أساسية في توليد الإيرادات ومدى تأثيره على نتائج الأعمال للمجموعة.</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بلغ رصيد مخزون المجموعة ٢٦١ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٢٠٧,٤ مليون ريال سعودي) ما يمثل نسبته حوالي ٣٥,٤% من إجمالي الموجودات المتداولة و ٢٨,١% من إجمالي موجودات المجموعة، (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٣٣,٤% من إجمالي الموجودات المتداولة و ٢٦,٩% من إجمالي الموجودات)، ونظراً لأهمية رصيد المخزون والتقييمات والافتراضات المرتبطة بتقادمه والانخفاض في قيمته فإن هذا الأمر اعتبر من أمور المراجعة الرئيسية.</p> <p>يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٥-١٥ للسياسات المحاسبية للمخزون وإيضاح رقم ١١ للإفصاح ذو الصلة حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p>

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير المجموعة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المجموعة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات حولها إذ أن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيدات حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري. فيما لو استنتجنا عند قراءة التقرير السنوي، عندما يكون متاحا لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه ينبغي علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقا لمتطلبات لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك. المكلفون بالحوكمة أي مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائما عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهريّة إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة. وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثا أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بعملية المراجعة. ونظّل المسؤولين الوحديين عن رأينا.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

لقد زدنا أيضا المكلفين بالحوكمة بيانا يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناء على ذلك تعد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه

عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:
٢٦ رمضان ١٤٤٦ هـ
٢٦ مارس ٢٠٢٥ م